مجتمع

الهند: قتلى في مواجهات ذات خلفية دينية

قتل شخصان وأصيب عشرات بجروح في مواجهات في شمالي الهند بعد هدم السلطات، الخميس، مدرسة إسلامية ومصلى مجاورا لها بذريعة إنشائهما من دون ترخيص. وأفاد مسؤولون في مقاطعة هالداواني بولاية أوتاراخند، الجمعة، بأن قوات الأمن تلقت أوامر «بإطلاق النار على مثيري الشغب». وأشارت الشرطة الى أن محتجين من المسلمين ألقوا الحجارة باتجاه عناصرها، ما دفعهم إلى الرد بقنابل الغاز المسيل للدموع. وقطعت السلطات المحلية خدمات الإنترنت وأغلقت المدارس وفرضت حظرا للتجول ومنعت التجمعات الكبيرة. (فرانس برس)

حظر مشاركة النساء في ماراثون البصرة

منعت تهديدات أطلقها رجال دين عراقيون، مشاركة النساء في ماراثون رياضي في البصرة (جنوب)، الجمعة، وأجبرت الجهات المنظمة على حصر المشاركة على الذكور، وسط انتقادات مجتمعية. وخلال الأيام الماضية، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً مصوراً لعدد من رجال الدين يدعون إلى منع مشاركة النساء، مهددين بـ«مواقف أخرى» في حال عدم الاستجابة. على أثر ذلك، تدخلت إدارة المحافظة، ووجهت القائمين على الماراثون بمنع الاختلاط فيه بين الجنسين، أو أن يكون للذكور فقط، ملوحة باتخاذ إجراءات قانونية حال المخالفة. (العربي الجديد)

(مجدي فتحي/ Getty)

جوع الغزيين يتفاقم

حذّر برنامج الأغذية العالمي من أن خطر المجاعة في قطاع غزة يزداد يوماً بعد يوم، مؤكدا أن «وصول المساعدات لا يكفي لمنع حدوث المجاعة». وقال البرنامج الأممي في بيان، إن «ما يقدر بـ300 ألف شخص في شمالي غزة انقطعت عنهم المساعدات»، مشدداً على الحاجة الماسة للوصول الإنساني بشكل أسرع وأكثر استدامة. وتمكنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من توزيع المواد الغذائية في شمالي غزة لآخر مرة في 23 يناير/ كانون الثاني الماضي. ومنذ 26 يناير، علقت 18 دولة والاتحاد الأوروبي تمويلها لـ«أونروا»، على خلفية مزاعم إسرائيلية أن موظفين من الوكالة شاركوا في عملية «طوفان الأقصى»، فيما أعلنت الوكالة أنها تحقق في هذه المزاعم. وحول الوضع الصحي، أكدت الأمم المتحدة أن «وضع الرعاية الصحية في غزة لا يزال محفوفاً بمخاطر بالغة وسط تواصل عمليات القصف والأعمال القتالية، ونقص الإمدادات والطواقم الطبية، والقيود المفروضة على الوصول، وتدهور الظروف الصحية على نحو سريع». وفي 7 فبراير/شباط، أفادت «أونروا» بانتشار الأمراض بشكل مقلق بسبب نقص الصرف الصحي والمياه النظيفة. وتشير النتائج الأخيرة لفحوص سوء التغذية إلى زيادة كبيرة في معدل سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 أشهر إلى 59 شهراً، ووصل سوء التغذية الحاد بالقطاع إلى 16,2 في المائة، وهو معدل يتخطى العتبة الحرجة التي تحددها منظمة الصحة العالمية عند 15 في المائة.

(الأناضول)

تونس: حياة جديدة لعائدين من غزة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تضع التونسية ريم حامد، البالغة من العمر 42 سنة، وهي مدرّسة سابقة، الاندماج في سوق العمل والحصول على سكن مستقل في بلدها في صدارة أولوياتها بعدما أجبرها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على المغادرة مع أولادها الستة، تاركة وراءها بيتها ووظيفتها وذكريات عيشها نحو 30 عاماً في القطاع.

وأجلى الهلال الأحمر التونسي ريم وعائلتها من غزة قبل أكثر من شهرين، وهي تمكث حالياً في مركز مؤقت لاستقبال القادمين من غزة في محافظة نابل (شمال شرق). وتقول لـ«العربي الجديد»: «بعد أكثر من 60 يوماً من رحلة إجلاء شاقة، غادرت غزة مع أطفالي الستة، ولا أفكر حالياً إلا بتعزيز مستقبلي المعيشي، وقدرتي على الاندماج وتكوين حياة جديدة. أرى أن الحصول على وظيفة في اختصاصي، وتوفير سكن هما الوسيلتان الوحيدتان لضمان عيش كريم لي ولأطفالي، علماً أنني أصبحت مجبرة أيضاً على الاضطلاع بدور الأم والأب، فزوجي ظل عالقاً في رفح». تضيف حامد: «يحتاج أبنائي الستة إلى استكمال تعليمهم مع بداية العام الدراسي الجديد، وهذه مسؤولية كبيرة سأتحملها من أجل توفير ظروف عيش لائقة لهم. الهلال الأحمر التونسي يبذل جهداً كبيراً لتسهيل دمج الأسر العائدة من غزة، لكنني أريد أن أعتمد على نفسي في بناء حياة جديدة بعدما خرجت من النفق المظلم للحرب الظالمة على غزة».

وكانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، قد قطعت راتب ريم التي عملت كمدرسة للتربية البدنية، ما زاد الأعباء النفسية عليها بعد أن فقدت مصدر دخلها الوحيد، في حين لم يتمكن زوجها الذي كان يعمل مهندساً في جهاز الرقابة الجوية من المغادرة معهم، وبقي عالقاً في معبر رفح.

ومنذ بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أجلت السلطات التونسية العديد من الأسر المقيمة في القطاع، ونقلت أكثر من 130 جريحاً على دفعتين لتلقي العلاج في مستشفيات البلاد. يقول رئيس جمعية الصداقة التونسية الفلسطينية، وليد نحّال لـ«العربي الجديد»: «تصنّف الجالية التونسية باعتبارها الثالثة من بين الأكثر عدداً في غزة بعد الجاليتين المصرية والأردنية، وتضم أكثر من 340 فرداً، وقد فضّل بعضهم البقاء رغم ظروف الحرب». ويوضح نحّال أن «الأشخاص الذين عادوا من غزة يستعدون للاندماج مجدداً في المجتمع عبر استكمال الدراسة، أو دخول سوق العمل بعد تجاوز صدمة الحرب التي أجبرتهم على ترك كل ما يملكونه، وتفاصيل وذكريات حياتهم في القطاع».

ويمثل الاندماج المجتمعي للعائلات التونسية العائدة من غزة أحد أبرز أهداف عمل المنظمات الأهلية بالتعاون مع الهلال الأحمر التونسي، وهي تهتم بالدرجة الأولى بتسهيل حصول العائلات العائدة على سكن مستقل تمهيداً لخروج أفرادها إلى سوق العمل وعودة الطلاب إلى المدارس أو الجامعات. ويرى نحّال أن «بناء حياة جديدة هو الحلّ الأمثل للأسر التونسية العائدة من غزة لتجاوز صدمة الحرب الأكثر بشاعة التي عاشوا يومياتها، علماً أن بعض هذه الأسر عاشت حروباً سابقة في غزة من دون أن تفكر بالمغادرة، لكن الظروف مختلفة هذه المرة».

وفي نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، قالت المتحدثة باسم الهلال الأحمر التونسي بثينة قراقبة، لـ«العربي الجديد»، إن غالبية العائلات التي عادت إلى تونس ليست لديها أسر قادرة على استقبال أفرادها في البلاد، ما يزيد حاجتهم إلى مساعدات الهلال الأحمر الذي يتولى توفير المستلزمات الحياتية للعائدين في انتظار اندماجهم المجتمعي مجدداً في وطنهم الأم».

واعتبرت قراقبة أن تعليق دول عدة تمويل وكالة أونروا يضع مسؤوليات أكبر على عاتق المنظمات الوطنية والأهلية لتقديم المساعدات للفارين من غزة، ولسكان القطاع.

عوامل تسهّل الاندماج

يؤكد رئيس جمعية الصداقة التونسية الفلسطينية وليد نحّال، لـ«العربي الجديد»، أن «عوامل عدة قد تسهّل الاندماج المجتمعي لأفراد العائلات التونسية العائدة من غزة، من بينها مستواهم التعليمي الجيد، وحصول غالبيتهم على شهادات جامعية، وقد قدمت جامعة خاصة فرصة عمل لحامل شهادة دكتوراه في الهندسة».

تحقيق

طُرحت تساؤلات كثيرة حول أدوار المنظمات الإنسانية الدولية في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، والكارثة الإنسانية غير المسبوقة، في مقابل اقتصارها على تقديم المساعدات في الجنوب

تخاذُل المنظّمات

تسليم أهالي غزة للاحتلال تحت تهديد النار

بيروت ـ **ربى أبو عمو**

يعتمد الاحتلال الإسرائيلي سياسة التجويع بحق أهالي غزة، منذ بدء العدوان على القطاع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مع الكثير من الأفعال الإجرامية مثل قصف المستشفيات، ويشكك كثيرون في أدوار المنظمات الإغاثية والإنسانية، بما فيها التابعة للأمم المتحدة، بالتزامن مع شعور أهالي غزة بالخذلان.

حتى في خارج القطاع، كثر التشكيك في قدرة هذه المنظمات على تخفيف المأساة الإنسانية، إلى درجة فقدان الثقة فيها، واعتبارها خاضعة أولاً للسياسة الخارجية للدول النافذة، ولاحقاً للحاجات الإنسانية. في يوم 13 أكتوبر، وبعد أيام قليلة على بدء العدوان، غادرت قوافل سيارات المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، وفي مقدمتها الصليب الأحمر والأمم المتحدة، مدينة غزة عبر شارع الرشيد (شارع البحر) باتجاه خانيونس جنوباً. استجابت هذه المنظمات لإنذارات التي وجهها إليها جيش الاحتلال بضرورة إخلاء المنطقة الشمالية، فاعلنت رسمياً وقف خدماتها الصحية والإغاثية والإنسانية بشكل كامل في الشمال، وترك أكثر من مليون غزي عرضة للإبادة.

في مساء 17 أكتوبر الماضي، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة مستشفى المعمداني في مدينة غزة، والتي أوقعت نحو 471 شهيداً ومئات الجرحى. كان الأهالي قد تواصلوا مع الصليب الأحمر للاستفسار عن مدى إمكانية الاحتماء في المستشفى المحمي بموجب القانون الدولي، فأكد لهم ذلك، الأمر الذي شجع مئات الأسر على التوجه إلى هناك قبل ساعات من القصف.

واتهمت حركة حماس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بـ«التواطؤ» مع الاحتلال في تمرير «النزوح القسري»، وقال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي، سلامة معروف: «نؤكد أن تخاذل أونروا ومسؤوليها عن دورهم الواجب هو تواطؤ واضح مع الاحتلال ومخططاته بالتهجير القسري».

من جهة أخرى، اتهم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، والعديد من مسؤولي الهيئات الدولية، بتوجيه انتقادات إعلامية خجولة لقرار الاحتلال بتهجير سكان القطاع. وكان غوتيريس قد قال إن «نقل أكثر من مليون شخص في غزة وفق أوامر الجيش الإسرائيلي، عبر منطقة حرب مكتظة بالسكان إلى جنوب القطاع، حيث لا يوجد غذاء أو ماء أو أماكن إيواء، أمر خطير للغاية وقد لا يكون ممكناً في بعض الحالات».

فيما قال المفوض العام لأونروا فيليب لازاريني، إن «دعوة القوات الإسرائيلية لنقل أكثر من مليون مدني يعيشون شمال غزة خلال 24 ساعة، أمر مروّع، ولن يؤدي سوى إلى مستويات غير مسبوقة من البؤس، ويدفع الناس في غزة بشكل أكبر إلى حافة الهاوية». وفي مقابلة سابقة للطبيب غسان أبو ستة مع «العربي الجديد»، وجّه اللوم إلى عدد من المنظمات الدولية، قائلاً: «الصليب الأحمر الدولي مثلاً كانت مهمته تأمين إجلاء الأطفال الخدج من مجمع الشفاء الطبي، لكنه ترك بعضهم يموتون، وخلال عملي في المستشفى المعمداني، كان يفترض به أن يعمل على توفير الأدوية، لكنه لم يكن يفعل ذلك، وكنا نعتمد على الهلال الأحمر الفلسطيني في توفير ما تيسر من الأدوية. في البداية، لم أكن أستوعب أسباب عدم قدرة منظمة الصحة العالمية على منع اعتقال الاحتلال للطبيب محمد أبو سلمية، مدير مجمع الشفاء، ولماذا لا يتدخل الصليب الأحمر للإفراج عنه، ثم تذكرت أن هذه كلها من أدوات السيد. هناك قبول كامل للهيمنة الإسرائيلية، إلى درجة أن الصليب الأحمر لا يستطيع إيصال الأدوية إلى فريقه في المستشفى الأوروبي، حتى أنهم لا ينتقدون ذلك علناً». ويطرح كل هذا تساؤلات عدة حول دور هذه المنظمات في أوقات الصراع، وقدرة القانون الدولي الإنساني على توفير الحماية لها ولطواقمها خلال أي نزاع مسلح، إذ يفترض أن تستفيد هذه المنظمات من استخدام الشارات الحمائية التي تعترف بها اتفاقيات جنيف.

يقول رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وعضو مجلس الأمناء في المعهد الكندي لدراسات الشرق الأوسط، صلاح عبد العاطي، لـ «العربي الجديد»، إن «العدوان الإسرائيلي جاء مفاجئاً للجميع، وكان غير مسبوق من حيث كثافة النيران المستخدمة والجنون والانتقام. الاحتلال لا يهتم بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واستجابة المنظمات الدولية لأوامر إخلاء شمالي قطاع غزة مشكلة حقيقية تخالف دورها. انسحبت أونروا والصليب الأحمر من الشمال، وتركتا المدنيين لجرائم جيش الاحتلال، كما عجزتا عن تقديم أية مساعدة حقيقية للسكان، أو حتى إجلاء جثامين الشهداء، وينسحب الأمر على كل المنظمات الدولية». يتابع عبد العاطي: «نتيجة للاجتياح البري، عجزت المنظمات الدولية عن القيام بأي شيء، وبقي المواطنون يناشدون، ما سبّب معاناة حقيقية. يعيش أهالي الشمال مجاعة حقيقية، ويتعرضون لانتهاكات كارثية. رغم ذلك، تعجز هذه المنظمات عن تقديم الحد الأدنى من المساعدات، كما تم إطلاق النار على القوافل ليتوقف إرسال المساعدات. رأينا عمل المنظمات في نزاعات سابقة في مختلف البلدان، وإنزالها مساعدات جوية وبحرية للالتزام بدورها، لكن دورها كان ضعيفاً في قطاع غزة خلال العدوان الحالي، وأرجع ذلك إلى سببين، الأول هو حجم إجرام دولة الاحتلال، والثاني هو منعها المنظمات القيام بدورها على الأرض بالقوة. حتى خلال التنسيق مع أطراف مختلفة لدخول وفود من منظمات أو مساعدات، كان الاحتلال يُطلق النار عليها».

يضيف: «مع تفهّمنا لصعوبة الأوضاع في قطاع غزة، إلا أنه كان الأولى بهذه المنظمات أن تواصل عملها، وتساند ما أمكن رغم عدم اكتراث الجانب الإسرائيلي بكل قواعد القانون الدولي والحماية الممنوحة للصليب الأحمر وغيره، وهناك مشكلة أخرى تتمثل في نقص الطواقم والقدرات لدى بعض المنظمات لتقديم الخدمات. لا مبرر لهذا الانسحاب في ظل هذه الأوضاع الكارثية. سحبت المنظمات طواقمها وأخلت مؤسساتها ومقراتها وانتقلت إلى الجنوب، وكانت تكرر الانسحاب مع كل اجتياح بري، ليبيد الاحتلال السكان، ويقصف مؤسسات الهلال الأحمر، ومقرات الأمم المتحدة».

ويؤكد عبد العاطي: «يجب على المنظمات مراجعة دورها، علماً أنه كان يمكنها فرض واقع مختلف من خلال البقاء، وزيادة طاقتها، والإصرار على تقديم الخدمات الإنسانية لتعزيز حقوق الإنسان، وحماية دورها، وضمان القيام بأنشطة إنسانية تخفف عن الناس. الاحتلال يرفض حتى التعامل مع المنظمات المحايدة، على غرار الصليب الأحمر الذي كان له دور في عملية تبادل الأسرى، ويرفض الإفصاح عن مكان وجود أكثر من 4000 أسير من غزة، ما يعتبره الصليب الأحمر إخفاء قسري. لكن خوف المنظمات على طواقمها دفعها إلى الانسحاب، كما أنها فشلت في حماية موظفيها ومقراتها، ولا علاقة للأمر بإرادتها، بل بالمساحة التي سمح بها الاحتلال، والتي حددت بالنار». وحول اتهام أونروا بالتواطؤ مع الاحتلال، يقول: «لا أعتقد أن هناك تواطؤ كونها تتعرض للهجوم، ويرغب الاحتلال في إخراجها من القطاع، ويتهمها بمعاداة السامية. هذا استهداف للشعب الفلسطيني لأن الوكالة حارسة حق العودة وحقوق اللاجئين، وأحد أسباب الصمود. في المقابل، تقوم إسرائيل باوسع عملية إبادة جماعية لسكان قطاع غزة، وتريد إخفاء معالم جريمتها».

ويتحدّث عامل في إحدى المنظمات الدولية الفاعلة في قطاع غزة، فضّل عدم الكشف عن اسمه، لـ «العربي الجديد»، عن سيل من العقبات التي تواجه عمل المنظمات الدولية، والتي لا يُكشف عنها في وسائل الإعلام. ويوضح أنه «منذ بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع، تولّت منظمتان قيادة عمليات الإغاثة والمساعدات، هما الهلال الأحمر الفلسطيني ووكالة أونروا، إلا أن القيادة تأتي ضمن آلية تنسيق تشمل العديد من المؤسسات، خصوصاً قطاعات الأمم المتحدة الثمانية. إذا ما أخذنا آلية إدخال المساعدات على سبيل المثال، فإن الآلية تتصطدم بمعوقات عدة، فعند الجانب المصري، يتولّى الهلال الأحمر المصري التنسيق وتجهيز المساعدات قبل إدخالها، والنقطة الأولى التي تدخل إليها المساعدات هي معبر العوجة الحدودي، حيث تخضع الشاحنات للتفتيش، وقد يقرر الاحتلال الإسرائيلي إرجاع الشاحنات لوجود مواد ممنوعة، أو من دون تحديد السبب، وهذا أحد أسباب معاناة أهالي قطاع غزة من الجوع، مع عدم قدرة المنظمات على تحدي قرارات الاحتلال».

لم توفر المنظمات الأممية الحماية للغزيين (داود ابو الكاس/ الأناضول)

تركت منظمات دولية المدنيين الغزيين لجيش الاحتلال وجرائمه

يجب على المنظمات الدولية مراجعة دورها الإنساني في قطاع غزة

1,000,000
العدد التقريبي للمدنيين في شمالي غزة الذين تركتهم المنظمات الأممية من دون حماية أو مساعدات.

مياه الصرف الصحي تغرق شوارع قطاع غزة

يعيش سكان قطاع غزة أزمات متفاقمة بفعل استمرار العدوان الإسرائيلي، يخشى أن تتحول بعضها إلى كوارث صحية، مثل غرق الشوارع بمياه الصرف الصحي

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد شوارع قطاع غزة حالة بيئية كارثية بفعل اختلاط مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي التي باتت تغرق مختلف الطرق من جراء الطفح المتواصل، والناتج من استهداف البنية التحتية، والعجز الشديد في تصريف كميات المياه العادمة بسبب نفاد الوقود، والانقطاع التام للتيار الكهربائي. وتفاقم الأزمات الواقع الإنساني في قطاع غزة الذي دخل سكانه الشهر الخامس من العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسط انعدام تام لكافة مقومات الحياة، من الغذاء والماء والدواء، وندرة المساعدات الإنسانية، وصولاً إلى عجز البلديات والهيئات المختصة عن التعامل مع الأزمات المتلاحقة التي ينتجها العدوان المتواصل.

وتسبب عدوان الاحتلال الذي سبقه حصار مشدد طوال سبعة عشر عاماً، في تردي مختلف تفاصيل حياة الغزيين الذين يعيشون ظروفا معيشية غاية في السوء، إذ أغلق الاحتلال المعابر، وقطع التيار الكهربائي عن مختلف القطاعات، بما فيها القطاعات الصحية والبلديات والهيئات الخدمية، ما تسبب بشلل تام، وعدم القدرة على مواصلة العمل، خاصة مع التعنت في إدخال مشتقات البترول، والتي من شأنها توفير البدائل المؤقتة لانقطاع الكهرباء.

وانعكس انقطاع الكهرباء ونفاد الوقود على تشغيل مضخات الصرف الصحي، وباتت شوارع محافظات قطاع غزة الخمس تغرق بمياه الصرف الصحي المختلطة بمياه الأمطار، وتشكل طبقات من الوحل، ما تسبب بأزمة صحية تضاف إلى قائمة التحديات التي تواجه الفلسطينيين الذين يتعرضون لمختلف أشكال الانتهاكات منذ بداية الحرب.

وتسببت الحالة المزرية للشوارع والأسواق في خلق أزمة حركة، خاصة في المحافظات الوسطى والجنوبية، والتي تشهد زحاماً غير مسبوق مع تكدس أعداد النازحين بفعل سياسة التهجير القسري التي يتبعها جيش الاحتلال منذ بداية العدوان، والتي أسفرت عن تكدس نحو مليوني نازح في مناطق تفتقر لأدنى مقومات الحياة، وتغيب عنها الخدمات بفعل الآثار السلبية للحصار. ويؤكد المتحدث باسم بلدية غزة، حسني مهنا، أن العدوان الإسرائيلي تسبب في العديد من المآسي الإنسانية بالقطاع، ومن أبرزها حالة الدمار الواسعة في المباني السكنية والمرافق المدنية، إضافة إلى الشوارع الرئيسية، والبنية التحتية التي تم استهدافها بشكل مكثف بالأحزمة النارية، ما بات يشكل هاجساً حقيقياً لدى المواطنين الذين يعانون بفعل تبعات الدمار الواسع لكافة القطاعات الخدمية. ويبين مهنا لـ «العربي الجديد»، أن «سياسة الأرض المحروقة التي يتبعها الاحتلال خلال عدوانه على القطاع أدت إلى توقف العديد من القطاعات الخدمية الأساسية، ومن بينها عمل البلديات، بما يشمل إصلاح الطرق الرئيسية والفرعية، وتصريف مياه الأمطار، وتصريف المياه العادمة من الشوارع ومراكز التجميع، وكل هذا ينذر بكوارث ومخاطر. سياسة استهداف البنية التحتية ليست وليدة الحرب الحالية، وإنما كانت هدفاً للاحتلال على مدار الحروب السابقة، وكان يسعى من خلالها إلى التأثير على الفلسطينيين، وإضعاف الخدمات المقدمة إليهم، وبالتبعية إضعاف قدرتهم على الصمود».

ويوضح مهنا: «البنية التحتية التي تعرضت للقصف المركز خلال العدوان الحالي كانت منهكة بفعل الحصار المشدد على القطاع منذ سبعة عشر عاماً، ومنع الاحتلال إدخال العديد من المعدات والمواد الأساسية بحجة إمكانية الاستخدام المزدوج، إلى جانب منع إدخال الآليات الثقيلة». ويزيد من عمق الأزمة استهداف الإسرائيلي المتكرر للشوارع والمُفترقات، وتكرار ضرب البنية التحتية المنهكة أصلاً، ما خلف دماراً كبيراً فيها، وأعاق قدرتها على التعامل مع المنخفضات الجوية، ومياه الأمطار التي باتت تشكل عوائق مرورية للمركبات الخاصة وسيارات الإسعاف والدفاع المدني.

وإلى جانب مخاطر غرق الشوارع، والمكاره الصحية التي تتسبب فيها تجمعات مياه الصرف الصحي، يتعرض الفلسطينيون لمخاطر إضافية تتمثل في امتلاء برك تجميع المياه، وأبرزها بركة الشيخ رضوان، والتي قالت بلدية مدينة غزة إن مستوى المياه فيها فاق الحد المسموح، وقد يتسبب فيضانها في حدوث كارثة حقيقية تهدد حياة الآف المواطنين في ظل عدم القدرة على خفض منسوب المياه في البركة، وعدم القدرة على تصريفه إلى البحر بسبب الدمار الواسع القائم، وتعطل شبكات التصريف، فضلاً عن عدم القدرة على تشغيل الآليات من جراء نفاد الوقود.

مياه الصرف الصحي تغرق شوارع مدينة غزة (فرانس برس)

اختلطت مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي (علي جاد الله/ الأناضول)

التحوّل إلى المسيحية حيلة لقبول طلب اللجوء في بريطانيا

تثور مخاوف في بريطانيا من تكرار اعلان طالبي لجوء اعتناق الديانة المسيحية كاستراتيجية لتامين البقاء في البلاد، رغم ما لذلك من مخاطر امنية، وكونه مخالفاً للقوانين

يحاول بعض طالبي اللجوء للحصول على موافقات (كارل كورت/ Getty)

لندن ـ **كاتيا يوسف**

بدأ نحو 40 لاجئاً على متن السفينة «يبي ستوكهولم» المشاركة في أنشطة الكنيسة المحلية في جزيرة بورتلاند جنوبي إنكلترا، حيث ترسو، في ظل تقارير حول أن نحو واحد من بين كل سبعة، من أصل 300 مهاجر على متن السفينة، يتعاملون مع الكنائس بتوجيه من الزعماء الدينيين، في حين تتكرر حالات اعتناق مهاجرين للمسيحية عند وصولهم إلى المملكة المتحدة.

يتزامن هذا مع أخبار تفيد بأن عبدول يزيدي (35 سنة)، المشتبه به في هجوم كيميائي على امرأة وابنتيها في 31 يناير/ كانون الثاني، في منطقة كالابهام جنوب غربي لندن، تمكّن من الحصول على اللجوء في المملكة المتحدة من خلال زعمه بأنه تحوّل إلى المسيحية، رغم إدانته بارتكاب جريمة جنسية قبل ثلاث سنوات. وتختلف الآراء حول استخدام التحول من الإسلام إلى المسيحية كثغرة قانونية من قبل طالبي اللجوء في المملكة المتحدة بشكل كبير بين البريطانيين، ويشكك البعض في صحة التحوّل العقائدي، متسائلين عما إذا كان بعض طالبي اللجوء يتحولون حقاً إلى المسيحية أم يستخدمونها كوسيلة، في حين يؤكد آخرون على أهمية الحرية الدينية، ويجادلون في ضرورة منحهم حق اللجوء وحمايتهم مما قد يتعرّضون له في حال إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، بينما يدعو البعض إلى عملية تدقيق أكثر صرامة للتمييز بين الحالات الحقيقية والانتهاكات المحتملة لنظام اللجوء.

تقول جوي، التي اكتفت بذكر اسمها الأول، وهي موظفة سابقة تعاملت مع طلبات اللجوء إلى أطول فترة ممكنة على أمل البقاء في البلاد، وبالتالي يتكبّد دافعو الضرائب تكاليف جميع المطالبات الجديدة والطعون. وطالبو اللجوء لا يكلّفون أنفسهم حتى محاولة الاندماج في المجتمع البريطاني، أو تعلم اللغة الإنكليزية لأنهم في الواقع لا يحتاجون إلى ذلك مع وجود كنائس توفر لهاتهم الأجنبية».

في المقابل، يرى خبراء قانونيون أن للأفراد الحق في حرية اختيار دينهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأنه من حق طالبي اللجوء المطالبة بالحماية من الاضطهاد الذي قد يتعرضون له نتيجة إيمانهم الجديد. مع ذلك، واجهت كنيسة إنكلترا انتقادات حول «تمكين طلبات اللجوء الاحتيالية على نطاق واسع»، كما اتهمت وزيرتا الداخلية السابقتان سويلا برافرمان وبريتي باتيل، قادة الكنيسة بالانخراط في «نشاط سياسي».

وردت كنيسة إنكلترا بأنها ليست على علم حالياً بأي علاقة لكنائسها مع «سوء السلوك المزعوم»، وشدّد متحدث باسم الكنيسة، على أن «مسؤولية فحص طالبي اللجوء وتقييم مزايا الحالات الفردية، تقع على عاتق وزارة الداخلية، وليس الكنيسة». ومن المتوقع أن يتلقى وزير الداخلية الحالي، جيمس كليفرلي، تقريراً أولياً يوضح التفاصيل الشاملة حول هذه القضية، وبناء عليه، يقيم مدى ضرورة إجراء تعديلات قانونية لتعزيز التدقيق في طلبات التحول إلى المسيحية، كما يستكشف كليفرلي جدوى تنفيذ تدابير للترحيل التلقائي للمجرمين الأجانب المدانين، مثل عبدول يزيدي، وهو طالب لجوء سابق من أفغانستان، يعتقد أنه وصل إلى المملكة المتحدة على متن شاحنة في عام 2016.

وحصل عبدول يزيدي على حق اللجوء بعدما أكد كاهن أنه تحول من الإسلام إلى المسيحية، على الرغم من إدانته بارتكاب جريمتي اعتداء جنسي، وبعد أن رفضت وزارة الداخلية مرتين في السابق طلب الرجل بالبقاء في البلاد. ومن المفهوم أن دعم الكنيسة لتحوّل عبدول يزيدي كان حاسماً في إقناع قاضي محكمة الهجرة بدعم استئنافه الثالث للحصول على اللجوء، مع تأكيد الكاهن بأنه «ملتزم بالكامل» بالعقيدة المسيحية.

وقال الوزير البريطاني السابق تيم لوتون، إنه يشعر بالقلق من أن التحوّل إلى المسيحية «أصبح عملية احتيال» لافتاً إلى أن «هناك بعض الحالات التي وشم فيها طالبو اللجوء الصلبان على أجسادهم لدعم مزاعمهم. يجب علينا إنشاء عملية تدقيق أكثر صرامة للأفراد الذين يدّعون التحوّل إلى المسيحية، وتقييم الأسباب التي قد تجعل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية غير آمنة». من جانبها، قالت وزارة الداخلية إن اختصاصيي الحالات يتم تدريبهم على منح الحماية فقط لأولئك الذين هم في حاجة حقيقية إليها من خلال تقييم المطالبات، وإن «شهادة الكهنة ليست حاسمة».

يستخدم طالبو لجوء التحول من الإسلام إلى المسيحية كثغرة قانونية

تواجه كنيسة إنكلترا انتقادات حول تمكين طلبات اللجوء الاحتيالية

إيادٍ ممدودة

شتاء غزة
لو كان للدفء أم لبكت عليه

الدفء في شتاء غزة الحالي الذي اجتاحته عواصف الحرب قبل الطبيعة، هو كطلب المستحيل، والسؤال المطروح الدائم منذ أسابيع بالنسبة إلى مئات آلاف السكان هو كيفية الحصول على هذا الدفء مع زوال كل وسائله الاعتيادية، وأقلّها جدران البيوت التي استبدلت بأقمشة خيام أو بنايلون لا يرد البرد. إنه الدفء الذي سلبته الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي، وحرمت الناس من كل وسائل الحصول عليه إلا من خلال حرق ما يمكن استخدامه لهذه الغاية من بقايا الدمار غالباً، وما يمكن لبسه من ثياب انتزعت بشق النفس من تحت الركام، وأيضاً ما يمكن وضعه على الجسم من أغطية، والإفادة منه في المجالس من فرشات ومستلزمات أخرى. بقيت للغزيين أشياء قليلة للتمسك بالحياة التي تتربص بها كل المخاطر الصحية، في حين يتطلب توفير الدفء في الشتاء تأمين الكثير من المقومات التي تحتاج إلى إمكانات واستعدادات، وحتى إلى الاستقرار والسلام اللذين تفتقد لهما غزة اليوم. من الأقوال الشائعة لدى القدماء إنه «لو كان للصيف أم لكانت بكت عليه»، وفي شتاء غزة اليوم يصح القول إنه «لو كان للدفء أم لكانت بكت عليه». وفي انتظار حلول الدفء الطبيعي تبقى أيدي الغزيين ممدودة لاستقبال شرارات من نار المواقد البدائية والبقايا المشتعلة.

غياب وسائل الحصول على الدفء هو علامة على انعدام إنسانية أولئك الذين تمتعوا بدفء مثالي في الشتاء الحالي ودعموا عدوان إسرائيل على غزة أو غضوا البصر عنه، وتظل الطبيعة بمختلف فصولها أكثر رحمة.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول)

هبّة ساخنة وطعام

موقد مبتكر

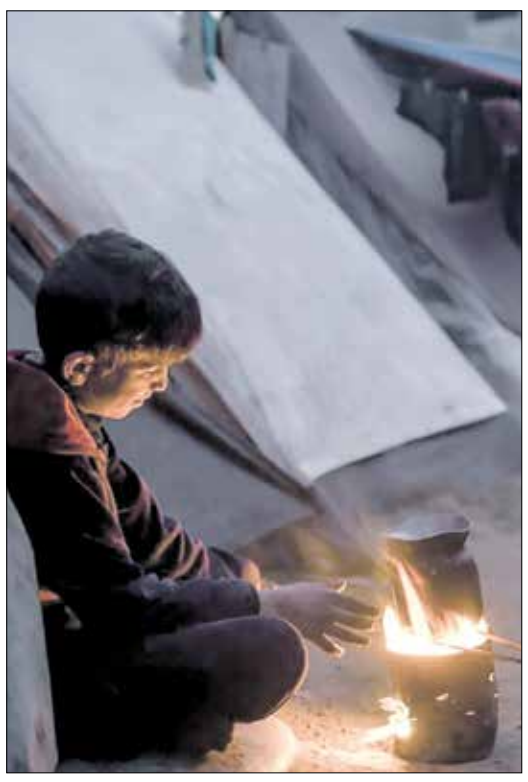
بين الخيمة والنار

مع حلول الليل

من بقايا الدمار... للدفء

خيام اغطية